مجلة الحـــوار

مجلة شهرية تصدر عن النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة

فهرس المحتويات

• الإفتتاحية	٢
• نائب مدير عام البنك الأهلي الأردني يزور النقابة العامة	٤
• المحكمة العمالية تقر راتب الشهر السادس عشر للعاملين في البنك الأردني الكويتي	٥
• وفد نقابة العاملين بالبنوك والتأمينات والأعمال المالية بمصر يزور الأردن	٨
• المؤتمر العالمي للمهنيين والخبراء في شبكة النقابات الدولية يعقد مؤتمره في ماليزيا	١١
• بنك الاستثمار العربي الأردني يظفر بكأس بطولة النقابة لسداسيات كرة القدم	١٢
• إنجازات مركز التدريب في مجال تدريب العاملين في البنوك (٢٠١٤ – ٢٠١٩)	١٤
• برنامج «أساسيات العمل المصرفي» لن نقول وداعاً... وسنستمر	١٨
• آراء الخريجين وتعليقاتهم حول البرنامج التدريبي الشامل	٣٠
• أخبار النقابات العمالية	٣٧

موقع النقابة

المواضيع التي تنشر تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

رئيس التحرير

د. حيدر رشيد

رئيس النقابة العامة

مجلس الإدارة

سماره الخطيب

نائب الرئيس

هشام كساب

أمين السر

أمجد قموه

أمين الصندوق

العنوان

عمان - الأردن - الشميساني شارع

مطلق شاهر الحديد - عمارة رقم ٩

هاتف: ٥٥٦١٧٠٩ - ٦ - ٠٠٩٦٢٦

فاكس: ٥٥٦١٧٠٣ - ٦ - ٠٠٩٦٢٦

الموقع الإلكتروني:

www.gtubia.org.jo

البريد الإلكتروني:

info@gtubia.org.jo

تعديل قانون العمل وتعديل الحد الأدنى للأجور

د. حيدر رشيد

لا يتوقف الحديث هذه الأيام، وبدوافع مختلفة عن تعديل قانون العمل وتعديل الحد الأدنى للأجور، وهو إجراء نص على آليته قانون العمل في المادة (٥٢)-الفقرتين (أ) و(ب)- منه.

العمال ونقاباتهم يطالبون بالتعديلين؛ لأن لهم مصلحة في ذلك، أما الحكومة-وتحديداً وزارة العمل-فيتعاملون مع الموضوع استمراراً لسياسة ردود الفعل لأي مطلب شعبي إذا كان مدعوماً بتحرك جماهيري بغض النظر عن نتائجه، ومجلس النواب الذي يبحث دائماً عن الشعبية-وبخاصة فترات ما قبل الانتخابات النيابية-فموقفه لا يختلف عن موقف الحكومة، وعملياً فإنه لا يعول على ما يصرح به أعضاؤه من أجل صدور قرارات تحقق مصلحة المواطنين كافة، وتحديداً في القضايا السياسية والوطنية.

تعديل الحد الأدنى للأجور ضرورة موضوعية بل هي حاجة حقيقية، وإلا لما تضمن قانون العمل نصوصاً بتنظيم آلياتها كغيره من القوانين في العالم، ولكن المشكلة الأكبر في هذا المجال ليست فقط إقرار التعديل بل كيفية تطبيقه على أرض الواقع العملي، وهذه مهمة وزارة العمل، وهذا ما لا يتم الالتزام به في مئات الحالات الجماعية، وربما آلاف الحالات الفردية، أما التعديل نفسه فلا يزال يتعثر كما هي العادة في كل مرة.

تعديل قانون العمل في جانب آخر ضرورة هامة جدًا، ودور قانون العمل كما هو معروف تنظيم العلاقة بين أطراف الإنتاج الثلاثة، وبالنسبة للعمال فإن القانون يتضمن تعريفات لبعض المتغيرات والعناصر، ولكنه لا يشير إلى الحقوق الجماعية التي يحصل عليها العمال كالزيادات السنوية، وعلاوات غلاء المعيشة، وعلاوة الزوجة والأولاد، والرواتب الإضافية (الثالث عشر، والرابع عشر،...)، وأنظمة التأمين الصحي والقروض المختلفة، فهذه الحقوق تطالب بها وتحققها النقابات العمالية، وفي العديد من الأحوال تفرضها عوامل السوق المختلفة.

الجانب الأهم في مواد قانون العمل هي الحقوق النقابية التي يجب أن تستند إلى معايير العمل الدولية، ومنها آلية تشكيل النقابات العمالية، وآلية التفاوض الجماعي وخطواته، وحق الإضراب، وحق تنظيم العاملين في القطاع العام الذي أقرته الاتفاقية رقم (٨٧) من اتفاقيات العمل الدولية، والتي لم يوقع عليها الأردن، وهذا الحق تجاوزه العمال في العديد من مؤسسات القطاع العام؛ بسبب ديناميكية سوق العمل، فبات القانون متخلفاً عن الواقع الحقيقي الآن.

تعديل قانون العمل الذي يجري الحديث عنه الآن تتفاوت نظرة الأطراف المختلفة إليه، على أن التجربة مع الحكومات المتعاقبة منذ تأسيس المملكة كانت تجربة مرة بكل معنى الكلمة؛ فغالبية التعديلات التي تمت منذ ذلك الحين كانت سلبية بالاتجاه العام، والهدف منها تحجيم النقابات العمالية (ونحن نتحدث هنا عن الحقوق النقابية) التي تعتبر الأهم في القانون؛ لأن الحقوق الفردية تطالب بها وتحققها النقابات العمالية إذا كانت قوية.

منذ بداية تأسيس المملكة سبق الوجود الموضوعي للنقابات العمالية وجودها القانوني، فقد تشكلت العديد من النقابات وبخاصة في الضفة الغربية، ومنها بشكل خاص نقابة مستخدمي الدولة قبل صدور قانون النقابات العمالية لسنة ١٩٥٣، وقبل صدور قانون تعويض العمال لسنة ١٩٥٥، وقانون العمل لسنة ١٩٦١، وبدأ نشاط النقابات منسجماً مع المعايير الدولية؛ فتأسست النقابات في القطاعين العام والخاص، لكن قراراً سياسياً لديوان تفسير القوانين صدر في منتصف الخمسينات منع العاملين في القطاع العام من تشكيل نقابات عمالية، فتم شطب النقابات القائمة في هذا القطاع ليكون ذلك أول تدخل يحد من الحرية النقابية عن طريق القضاء.

في عام ١٩٧٦، جرى تعديل خطير آخر على قانون العمل، وكان الهدف منه تقليص عدد النقابات بشكل عام من خلال إلغاء بعضها، ودمج بعضها الآخر من أجل الإخلال بتوازن القوى القائم بين التيار القومي واليساري في المجلس المركزي لاتحاد النقابات وبين القوى الأخرى، وقد أعطى هذا التعديل الذي تم على المادة (٧٤) من القانون وزير العمل في حينه الحق بإعادة تصنيف المهن والحرف التي يحق للعاملين بها تأسيس نقابات لهم ولا يزال هذا النص موجوداً، وبموجب هذا التعديل تم شطب بعض النقابات اليسارية ومنها: نقابة العاملين في وكالة الغوث، ونقابة العاملين في سلطة المصادر الطبيعية، وجرى دمج نقابات أخرى مع بعضها البعض ليتقلص بذلك عدد النقابات بشكل عام ليصبح (١٧) نقابة عمالية، وهو العدد الحالي للنقابات، بدلاً من (٢٢) نقابة، وتراجع بذلك حجم ونفوذ القوى المعارضة وهو المقصود من التعديل.

بعد ذلك حدثت تعديلات سلبية أخرى على القانون منها منح مجلس الوزراء الحق بحل النقابة لأسباب أمنية، وعدم جواز قيام أي تنظيم نقابي إلا بموافقة مجلس الوزراء، كما تم بعد ذلك تعديل آخر على القانون، وبضغط واضح من أصحاب العمل، حيث عدّلت المادة (٥١) من القانون لتصبح ديون البنوك ديوناً ممتازة من الدرجة الأولى على المؤسسات التي تتعرض للإفلاس بدلاً من أجور العمال والمبالغ المستحقة لهم أو لورثتهم، ولكن هذا التعديل لم يصمد طويلاً في ظل الرفض القوي، والمعارضة العنيفة التي ووجه بها وعادت المادة في القانون كما كانت عليه، وكان الانحياز الواضح في هذا التعديل لصالح المؤسسات المصرفية.

ومن التعديلات الخطيرة التي استهدفت الحقوق النقابية من أجل تحجيمها وإضعاف النقابات العمالية ما تم من تعديلات في القانون على المواد المتعلقة بالنزاعات العمالية وحق الإضراب، وهذا الحق كما هو معروف من الأعمدة الرئيسة للحريات النقابية، وهو حق أساسي نصت عليه وأكدته المعايير الدولية، ومن أجل الحد من ممارسة النقابات العمالية لهذا الحق جرى تعديل المادة التي تنص على أن إعلان الإضراب ممنوع بعد تحويل النزاع العمالي إلى مجلس التوفيق فأصبح بعد التعديل ممنوع بمجرد تحويله إلى أي مرحلة من مراحل التوفيق، وهذا يشبه تماماً حالة منح الشيء باليد اليمنى وسحبه باليد اليسرى مباشرة.

في جانب آخر جرى تغليظ العقوبات المالية على العمال والنقابات العمالية في حال تنظيم إضراب محظور (غير قانوني) حسب القانون لتبلغ خمسون ديناراً عن اليوم الأول، وخمسة دنانير عن كل يوم يستمر فيه الإضراب إضافة إلى تحميل العامل أجور الأيام التي أضرب فيها.

إن المحاولات المختلفة لتقليص الحقوق النقابية لم تتوقف فلدى مناقشة مشروع قانون العمل في لجنة العمل خلال الدورة النيابية الحالية جرى إقرار بند يعطي وزير العمل الحق بحل الهيئة الإدارية للنقابة، ولكن الضجة التي رافقت ذلك أدت الى إلغاء هذا التعديل وأبقى على صلاحية حل الهيئة الإدارية للنقابة بيد السلطة القضائية.

إن الحديث عن تعديل قانون العمل هذه الأيام يبدو-بل من المؤكد-أنه لا علاقة له بالحريات النقابية، ولا بالحقوق الفردية للعمال، والبعض من ذوي العلاقة يخلطون بين دور قانون العمل وبعض المتغيرات الأخرى كمعدلات البطالة، وزيادة فرص التشغيل، وحل مشكلة العمالة الوافدة، وواقع الحال ليس كذلك، وإذا كان هنالك من تعديل ضروري الآن فهو في جانب توسيع الحقوق والحريات النقابية حتى تستطيع النقابات أن تساهم في حل العديد من المشاكل التي تواجه العمال والمؤسسات الوطنية.

والمجلة تحت الطباعة صدر قرار لجنة الحد الأدنى للأجور، وكان مخيباً للآمال ..... فالقرار صدر بعد خلاف أجّل صدوره لثلاث جلسات، ويبدأ تطبيقه إعتباراً من بداية العام القادم، وهذا الشرط أصرّت عليه الحكومة..... والقرار لم يساوي بين العمالة الوافدة والعمالة الأردنية، واستثنى قطاعات إنتاجية معينة من تطبيقه، الأمر الذي سيشجع أصحاب العمل على إستخدام العمالة الوافدة بدلاً من العمالة الأردنية وسيزيد من توجه العمالة الوافدة الى هذه القطاعات الإنتاجية..... عدا عن ما يترتب على عدم القدرة على مراقبة تطبيقه من قبل وزارة العمل.....

نائب مدير عام البنك الأهلي الأردني يزور النقابة العامة

في سياق العلاقات الإيجابية القائمة بين النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة وبين إدارة البنك الأهلي الأردني، قام الدكتور "أحمد عبدالحليم الحسين" نائب مدير عام البنك الأهلي الأردني بزيارة إلى مقر النقابة العامة ترافقه فيها السيدة "مها الددو" مدير الموارد البشرية في البنك، حيث التقى بالزميل رئيس النقابة، وتم خلال اللقاء الحديث عن تعزيز التعاون المشترك.

من جانبه أطلع نائب مدير عام البنك الأهلي الأردني الزميل رئيس النقابة على الإجراءات والخطوات المختلفة التي يقوم بها البنك في مجال تحسين أوضاع العاملين فيه، ومنحهم المزيد من الامتيازات، وكذلك التوسع الحاصل في نشاطاته ودوره في المساهمة في المسؤولية الاجتماعية خدمة للمجتمع الأردني والاقتصاد الوطني بشكل عام، وبدوره عبّر الدكتور «حيدر رشيد» رئيس النقابة العامة عن تقديره لهذه الزيارة مؤكداً على أهمية استمرار التعاون بين الطرفين، ومشيداً بالدعم المقدّم من البنك لمركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي التابع للنقابة.

المحكمة العمالية تقر راتب الشهر السادس عشر للعاملين في البنك الأردني الكويتي

المحكمة في قرارها تثبّت جملة من المبادئ القانونية الهامة

«الصفة التمثيلية للنقابة لا تنحصر في العمال المسجلين لديها، وإنما تشمل جميع عمال المهنة بصفتهم المهنية وليس بصفاتهم الشخصية»

«هدف النقابة في هذه الدعوى يجب ألا ينحصر في الحقوق التي ينص عليها قانون العمل»

أصدرت المحكمة العمالية قرارها في النزاع العمالي القائم بين النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة والبنك الأردني الكويتي بعد أن تم تحويل النزاع إلى المحكمة حسب أحكام قانون العمل الأردني في ضوء عدم الاتفاق بين الطرفين في مراحل النزاع الثلاث؛ وهي: التفاوض المباشر، وتدخل مندوب التوفيق في وزارة العمل لحل النزاع، وتشكيل مجلس للتوفيق من أجل هذه الغاية.

قرار المحكمة المذكور صدر بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٠٨ -أي بعد شهر من تحويل النزاع إلى المحكمة كما ينص على ذلك قانون العمل- وقد جاء القرار على الشكل الآتي:

"إلزام المدعى عليه (البنك) بأن يدفع إلى جميع العاملين لديه راتب السادس عشر وفق الأسس التي يدفع فيها لهم رواتب الثالث والرابع والخامس عشر، وذلك اعتباراً من ٢٠٢٠/٠١/٠١، ورد باقي المطالبات، وعدم الحكم بالمصاريف وأتعاب المحاماة لأي من الفريقين." المحكمة في حيثيات القرار ردت على الدفوع التي تقدّم بها البنك وهي:

١. الدفع الموضوعي ومفاده أن النقابة-وإن كانت تستند في دعواها إلى المادة (٩٩/أم) من القانون- فإن هدفها يجب أن ينحصر في الحقوق التي نص عليها قانون العمل.

٢. الدفع الشكلي ومفاده أنه لم يتقدم إلى المدعية (النقابة) أي من العاملين لديها بشكوى أو طلب شكوى إشارة إلى هذا النزاع وبما يتعارض مع ادعاء المدعية تمثيلها للعاملين لديه.

هذا وقد ردت المحكمة في قرارها على الدفع الموضوعي بأن المادة (٤/أ) من قانون العمل تنص على أن: "أحكام هذا القانون لا تؤثر على أي حق من الحقوق التي يمنحها للعامل أي قانون آخر أو عقد أو اتفاق أو قرار إذا كان أي منها يرتب للعامل حقوقاً أفضل من الحقوق المقررة له بموجب أحكام هذا القانون"، "كما أن هناك العديد من الامتيازات والمكافآت والعلاوات التي حصل عليها العمال كانت نتيجة اتفاقات أو عقود أو جرى التعامل والعرف على دفعها لهم ولم ينص عليها قانون العمل مما يجعل هذا الدفع لا يرد في هذه الدعوى."

أما عن الدفع الشكلي المتمثل بعدم تمثيل النقابة للعاملين لدى البنك المدعى عليه، ومن أنه لم يتقدم أي منهم بشكوى طلب ضده، فإن المحكمة تجد أنه بالرجوع إلى النظام الموحد للنقابات العمالية؛ فالمادة (٥) منه تنص على أن النقابة تهدف إلى حماية الحقوق المشروعة لأعضائها، والدفاع عن مصالحهم، وتحسين شروط العمل وظروفه، وعليه فالمستفاد من هذه المواد أن النقابة تمثل وترعى مصالح المهنة التي ترعاها والعاملين فيها سواء أكانوا مسجلين في النقابة أم لا، وأن النزاع العمالي يكون بين عدد من العمال وصاحب العمل، أو بين النقابة التي تمثلهم وصاحب العمل، وأن الصفة التمثيلية للنقابة لا تنحصر في العمال المسجلين لديها، وإنما تشمل جميع عمال المهنة بصفاتهم المهنية لا بصفاتهم الشخصية الأمر الذي يكون معه للنقابة صفة في إقامة الدعوى والخصومة متوافرة بينها وبين البنك المدعى عليه مما يتعين معه رد هذا الدفع.

تلبية لدعوة من نقابة العاملين في البنوك في البرتغال SBSI

نقابتنا تشارك في افتتاح أعمال مؤتمرها التاسع والعشرين

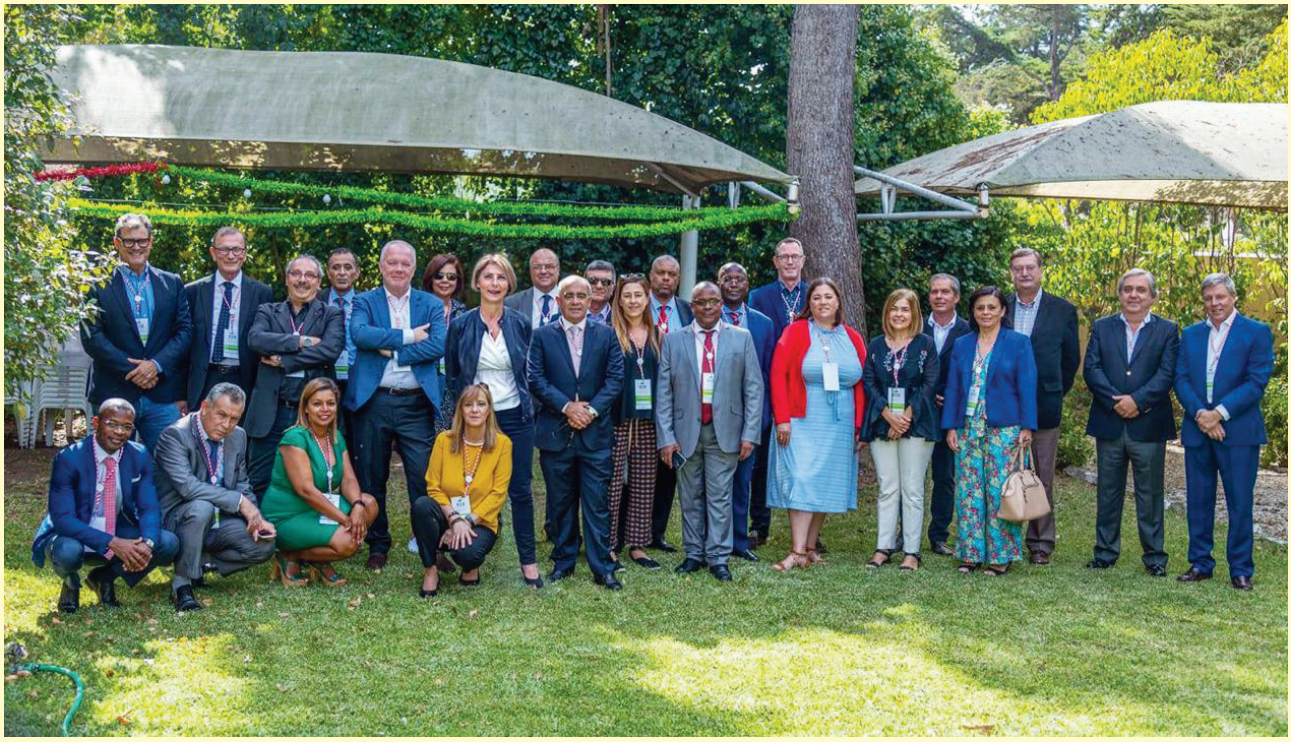

شارك الزميلان "هشام كساب" أمين سر النقابة العامة و"جلال البوالصة" نائب أمين الصندوق في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التاسع والعشرين للنقابة العامة للعاملين في البنوك في البرتغال، والذي عُقد في لشبونة خلال الفترة من ١١ – ١٢ / ١٠ / ٢٠١٩.

جاءت هذه المشاركة تأكيداً وتعزيزاً للعلاقات الثنائية الوطيدة القائمة بين نقابتنا، وبين النقابة البرتغالية والممتدة منذ فترة طويلة، وقد اطلع الزملاء بعد المشاركة في الجلسة الافتتاحية على نشاطات نقابة العاملين في البنوك في البرتغال، وشاركوا مع ضيوف المؤتمر بزيارة أبرز المعالم الهامة في لشبونة.

تنفيذاً للبروتوكول الموقع بين النقابتين

وفد نقابة العاملين بالبنوك والتأمينات والأعمال المالية بمصر يزور الأردن

في إطار تعزيز العلاقات الثنائية، وتفعيل بروتوكول التعاون بين نقابتنا، وبين نقابة العاملين بالبنوك والتأمينات والأعمال المالية بجمهورية مصر العربية، زار وفد من النقابة المصرية الأردن خلال الفترة من ٢١ – ٢٥ / ٠٩ / ٢٠١٩.

الوفد الذي ترأسه الزميل "جمال عبدالناصر عقبى" رئيس النقابة العامة، وعضو مجلس النواب المصري ضم أيضاً الزميل "عبدالناصر عبدالواحد" نائب رئيس النقابة العامة، والزملاء الدكتور "عمرو جلال" و"حسن فرج" أعضاء مجلس إدارة النقابة، وقد التقى الوفد الشقيق خلال زيارته برئيس وأعضاء الهيئة الإدارية للنقابة، واطلع على منجزاتها في المجالات المختلفة ومنها بشكل خاص مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي التابع للنقابة، كما جرى البحث في إعادة تفعيل الاتحاد المهني العربي للعاملين في البنوك والأعمال المالية بطريقة تضمن تطوير أعماله ونشاطاته بعيداً عن الآليات السابقة التي أدت إلى تراجع دوره بشكل عام، وجرى الاتفاق على تكثيف العمل من أجل تحقيق هذه المهمة بالتعاون مع المنظمات النقابية الشقيقة في البلدان العربية الأخرى.

مؤتمرات واجتماعات هامة في نهاية الدورة النقابية في المنظمات الدولية

مؤتمر شبكة النقابات الدولية (UNI) للقطاع المالي / منطقة أوروبا

عقدت شبكة النقابات الدولية (UNI) لمنطقة أوروبا مؤتمراً، وذلك في مدينة Torremolinos في إسبانيا بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٢، ولمدة يوم واحد، وقد جاء عقد المؤتمر تمهيداً لعقد مؤتمر شبكة النقابات الدولية للقطاع المالي العالمي.

بدأ افتتاح المؤتمر بكلمات ترحيبية من منسق الشبكة للقطاع المالي في أوروبا، ومن رئيس الشبكة لنفس المنطقة، ومن ممثلي الاتحادات العمالية الإسبانية.

بعد الافتتاح تم مناقشة آليات تحقيق طفرة في عمل النقابات التابعة للشبكة، ومناقشة دور النقابات العمالية في تحقيق التنمية المستدامة، وبدأ المؤتمر أعماله في الجلسة المسائية بمناقشة المتغيرات الحاصلة في سوق العمل العالمي، ومن ثم انتقل المؤتمر إلى مناقشة موضوعات الديموقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا، واختتم المؤتمر أعماله قبل انتخاب الرئيس الجديد وأعضاء اللجنة التوجيهية بمناقشة خطة العمل للدورة القادمة.

مؤتمر القطاع المالي العالمي في شبكة النقابات الدولية

عقد مؤتمر القطاع المالي في شبكة النقابات الدولية بعد انتهاء أعمال مؤتمر القطاع المالي في أوروبا، وذلك خلال الفترة من ٢٣-٢٠١٩/١٠/٢٤، وقد تضمن الافتتاح كلمة رئيسة القطاع المالي العالمي لشبكة النقابات الدولية، ومن ثم الموافقة على جدول الأعمال، وانتخاب لجنة الاعتماد، وانتخاب لجنة القرارات.

في جلسته الأولى استمع المؤتمر إلى كلمات عدد من ممثلي ورؤساء اللجان والمناطق العاملة في الشبكة العالمية، وذلك حول آلية تحقيق الطفرة في ضوء الاتفاقات العالمية، وأعقب إلقاء هذه الكلمات مناقشة عامة وتبني التوصيات المطروحة.

في الجلسة المسائية ناقش المؤتمر قضية دور النقابات في الوصول إلى اقتصاد عالمي مستدام، وقد استمع خلال هذه الجلسة إلى عدد من الكلمات أعقبها في نهاية الجلسة مناقشة عامة، وتبني التوصيات المطروحة.

ناقش المؤتمر في اليوم الثاني موضوع التغير في عالم العمل، وبعد الاستماع إلى كلمات عدد من المختصين، وممثلي المنظمات النقابية المختلفة انتقل المؤتمر في جلسته العامة إلى مناقشة القضية المطروحة، والتعقيب على كلمات المتحدثين، ومن ثم تبني التوصيات المختلفة بعد التصويت عليها.

ممثلاً للاتحاد العام لنقابات عمال الأردن

رئيس النقابة العامة يشارك في المؤتمر الإقليمي الرابع للاتحاد الدولي لنقابات العمال في منطقة آسيا والباسيفيك ITUC-AP

إعادة انتخاب الدكتور حيدر رشيد عضواً في المجلس العام عن منطقة الشرق الأوسط

إعادة انتخاب الأمين العام لاتحاد عمال فلسطين شاهر سعد نائباً لرئيس الاتحاد لمنطقة آسيا والباسيفيك

شارك الدكتور "حيدر رشيد" رئيس النقابة العامة في المؤتمر الإقليمي الرابع للاتحاد الدولي لنقابات العمال في منطقة آسيا والباسيفيك ITUC-AP، والذي عُقد في مدينة طوكيو، ممثلاً للاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خلال الفترة من ٧ ولغاية ٩ أكتوبر ٢٠١٩ تحت الشعارات النقابية «بناء قوة العمال»، و«تغيير قواعد الوحدة»، و«إلى الأمام من أجل منطقة مميزة ومستدامة».

سبق انعقاد المؤتمر ومباشرة أعماله أربعة اجتماعات تمهيدية، وذلك يوم الأحد الموافق ٦ أكتوبر ٢٠١٩؛ وهي: اجتماع للجنة المرأة، واجتماع للجنة الشباب، واجتماع المجلس العام لمنطقة آسيا والباسيفيك، واختتمت الاجتماعات بالاجتماع الذي عقده المجلس التنفيذي، وفي صباح يوم افتتاح المؤتمر اجتمعت لجنتا اعتماد العضوية والتعليمات الدائمة.

بدأت أعمال المؤتمر بكلمة ترحيبية من رئيس اتحاد نقابات العمال في اليابان، وتبعه بعد ذلك السيد «فيليكس أنثوني» رئيس الاتحاد الدولي للنقابات لمنطقة آسيا والباسيفيك ITUC-AP، ومن ثم ألقى ممثل الحكومة اليابانية وزير العمل كلمة في حفل الافتتاح.

وقد تضمنت أعمال المؤتمر في اليوم الأول عرض فيديو لكلمة الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال "شارون بارو»، وعرض فيديو آخر لكلمة المدير العام لمنظمة العمل الدولية «جاي رايدر»، بالإضافة إلى مناقشة تقارير لجنة اعتماد العضوية، ولجنة التعليمات الدائمة، وتقارير النشاطات والمالية، كما تضمنت مناقشة عامة حول مستقبل العمل، ومسودة برنامج نشاطات الاتحاد الدولي لنقابات العمال في منطقة آسيا والباسيفيك للفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٣.

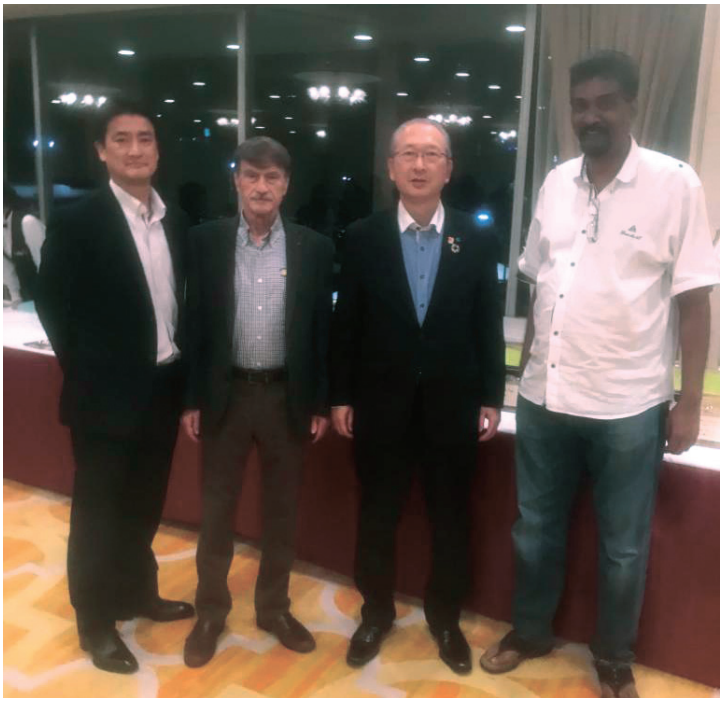

رئيس النقابة مع رئيس إتحاد عمال اليابان

في اليوم الثاني تم فتح الباب للمناقشة العامة في المؤتمر، واعتماد برنامج نشاطات الاتحاد الدولي لنقابات العمال في منطقة آسيا والباسيفيك للفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٣.

أما في اليوم الثالث فقد تم اعتماد تقارير لجان اعتماد العضوية، والتعليمات الدائمة، والتعديلات على الدستور الإقليمي، كما تضمن إجراء الانتخابات للمجلس العام الإقليمي، والأمين العام، وقد تم تجديد عضوية الزميل رئيس النقابة العامة الدكتور «حيدر رشيد» في المجلس العام والمجلس التنفيذي، وكذلك تجديد انتخاب الزميل «شاهر سعد الأمين» العام لاتحاد عمال فلسطين نائباً للرئيس لمنطقة آسيا والباسيفيك، وانتخب الأمين العام لاتحاد عمال الباكستان نائباً للأمين العام.

المؤتمر العالمي للمهنيين والخبراء في شبكة النقابات الدولية يعقد مؤتمره في ماليزيا

المؤتمر يناقش جملة من القضايا والمسائل العالمية الهامة

وإعادة انتخاب الدكتور حيدر رشيد عضواً في المجلس العام

وسط حضور كثيف من ممثلي المنظمات الأعضاء شارك ما يزيد على مائة من المندوبين من كافة أنحاء العالم في المؤتمر العالمي للمهنيين والخبراء في شبكة النقابات الدولية (UNI) في المؤتمر الذي عُقد في مدينة كوالالمبور عاصمة ماليزيا، وقد شارك في المؤتمر الدكتور "حيدر رشيد" رئيس النقابة العامة بصفته عضواً أصيلاً في المكتب التنفيذي العالمي للجنة المهنيين والخبراء في شبكة النقابات الدولية (UNI).

ناقش المؤتمر على مدار يومين كاملين عدداً من القضايا والمسائل الهامة المتعلقة بالمنظمات أعضاء الشبكة، وقد تمحورت هذه القضايا حول:

١. المهارات المطلوبة في عالم العمل الجديد.
٢. تنظيم المهنيين والخبراء.
٣. تحقيق التوازن بين عالم العمل والحقوق العمالية.
٤. المرأة والعمل.
٥. تبني البرنامج العالمي الجديد.
٦. تبني دستور المهنيين والخبراء في شبكة النقابات الدولية (UNI).
٧. انتخاب الرئيس الجديد للجنة المهنيين والخبراء في شبكة النقابات الدولية (UNI)، حيث تم إعادة انتخاب الرئيس الحالي للجنة المهنيين والخبراء "أولف بنجتسون" من السويد لدورة قادمة تمتد حتى العام ٢٠٢٣.

المكتب التنفيذي لشبكة النقابات الدولية يعقد اجتماعه الثالث والعشرين في نيون

عقد المكتب التنفيذي لشبكة النقابات الدولية على مستوى العالم اجتماعه الثالث والعشرين للدورة النقابية الحالية، وذلك في المقر العام للشبكة في مدينة نيون في سويسرا خلال الفترة من ٠٥ – ٢٠١٩/١١/٠٦، وقد ناقش الاجتماع خلال يومي انعقاده عدداً من القضايا، وذلك بعد حفل الافتتاح الذي تضمن كلمة رئيس الاتحاد، وتثبيت الحضور والموافقة على جدول أعمال الاجتماع الذي تضمن ما يلي:

- اعتماد محضر الاجتماع الثاني والعشرين للمكتب التنفيذي العالمي.
- اعتماد محضر الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة الإدارية.
- تقرير التنظيم.
- تطورات الاتفاقات العالمية.
- خطط لجنة الشباب وحقوق الإنسان.
- مؤتمر منظمة العمل الدولية والتوصيات المتعلقة بمكافحة العنف والتحرش في أماكن العمل.
- المؤتمر السادس لشبكة النقابات الدولية (UNI) والمؤتمر العالمي السادس للمرأة في شبكة النقابات الدولية للعام (٢٠٢٢).
- القضايا المتعلقة بالمناطق الإقليمية الأربعة في شبكة النقابات الدولية وهي: أفريقيا، وأمريكا، وآسيا والباسيفيك، وأوروبا.
- القضايا المالية والإدارية:
  - تقرير الحسابات للعام ٢٠١٨.
  - موازنة العام ٢٠٢٠.
  - قضايا الموظفين.
- طلبات العضوية الجديدة وطلبات وقف العضويات.

بنك الاستثمار العربي الأردني (AJIB)
يظفر بكأس بطولة النقابة لسداسيات كرة القدم

استمراراً للنجاح الذي تحققه سنوياً، وبمشاركة قياسية لهذا العام بلغت اثني عشر فريقاً يمثلون غالبية البنوك العاملة في الأردن، انطلقت بطولة النقابة السنوية لسداسيات كرة القدم بنسختها التاسعة، وذلك ابتداء من تاريخ ٠١/٠٩ وحتى تاريخ ٣٠/٠٩/٢٠١٩ يوم اختتام البطولة وإقامة مباراتها النهائية، حيث جرت الأدوار الأولى والتمهيدية للبطولة على ملاعب كلية التربية الرياضية، وقد وزعت الفرق المشاركة على ثلاث مجموعات وهي:

- المجموعة الأولى:

البنك العربي، وبنك صفوة الإسلامي، والبنك الأهلي الأردني، وبنك الإسكان.

- المجموعة الثانية:

بنك الاستثمار العربي الأردني (AJIB)، ومصرف الراجحي، وبنك لبنان والمهجر، وبنك سوسيتيه جنرال.

- المجموعة الثالثة:

بنك الأردن، والبنك الأردني الكويتي، وبنك الاتحاد، وبنك ستاندرد تشارترد.

وقد أقيمت مباريات دور المجموعات على نظام الدوري المجزأ، وأسفرت نتائج هذا الدور عن تأهل ثماني فرق للدور الثاني؛ وهي فرق:

- البنك العربي	- بنك الأردن
- بنك ستاندرد تشارترد	- البنك الأردني الكويتي
- بنك لبنان والمهجر	- بنك الإسكان
- بنك صفوة الإسلامي	- بنك الاستثمار العربي الأردني (AJIB)

جرت مباريات الدور الثاني على نظام خروج المغلوب، وقد تأهلت إلى الدور قبل النهائي فرق:

- بنك الأردن
- البنك العربي
- بنك الاستثمار العربي الأردني (AJIB)
- بنك لبنان والمهجر

وبنتيجة مباريات هذا الدور صعد إلى المباراة النهائية فريقا بنك الأردن وبنك الاستثمار العربي الأردني (AJIB)، وقد أقيمت المباراة على ملاعب مدارس المعارف، وتميزت بأجواء احتفالية، حيث شارك فيها جمهور الفريقين، وحضرها ممثلون عن إدارة البنكين وأعضاء من الهيئة الإدارية للنقابة، وفاز بنك الاستثمار العربي الأردني (AJIB) بلقب البطولة، وذلك بنتيجة (٤ – ١).

بعد نهاية المباراة تمت مراسم التتويج، حيث قام الزميل "سمارة الخطيب" نائب رئيس النقابة العامة بتسليم كأس وميداليات المركز الثاني لأعضاء فريق بنك الأردن، وكأس أفضل حارس مرمى للاعب «صدام النمروطي» من بنك الاستثمار العربي الأردني (AJIB)، وكأس أفضل لاعب لـ "محمود منصور" من بنك الأردن، كما تم تقديم الهدايا التذكارية للحكمين الدوليين "أحمد أبو خديجة" و"فتحي العرباتي".

وفي الختام، سلم نائب رئيس النقابة العامة ميداليات المركز الأول لأعضاء فريق بنك الاستثمار العربي الأردني (AJIB)، وكأس البطولة لكابتن الفريق.

إنجازات مركز التدريب في مجال تدريب العاملين في البنوك (٢٠١٤ – ٢٠١٩)

بدعم وتعاون مشكورين من عدد من البنوك العاملة في الأردن، بدأ مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي نشاطه في عام ٢٠١٤، وذلك بتنظيم ورشات تدريبية للعاملين في البنوك ممن هم على رأس عملهم، وذلك بمعدل ورشة تدريبية واحدة شهرياً، وتزامن ذلك مع تشكيل مجلس إدارة المركز من المختصين في مجال التدريب المصرفي الذين ساهموا في وضع البرامج المختلفة للورشات التدريبية، واختيار المدربين الخبراء في هذه البرامج.

لقد استمر المركز بتخطيط من مجلس إدارته بعقد الورشات التدريبية اعتماداً على المتطلبات والتطورات المستجدة في القطاع المصرفي الوطني والعالمي، وقد تم تتويج نشاط المركز بانتقال مقر النقابة إلى موقعه الجديد في منطقة الشميساني الذي تم فيه تجهيز القاعات والمعدات الضرورية لاستكمال عملية التدريب وفق أفضل المعايير المتعارف عليها.

تضمنت إنجازات مركز التدريب في مجال تدريب العاملين في البنوك حتى نهاية العام ٢٠١٩ ما يلي:

- بلغ عدد الساعات التدريبية المنجزة (٣٧٣) ساعة تدريبية.
- بلغ عدد المشاركين في هذه الورشات التدريبية (٧٣٤) مشاركاً من العاملين في البنوك.
- بلغ عدد الورشات التدريبية المنجزة (٤٠) ورشة بمعدل (١٠) ساعات تدريبية على مدار يومين لكل منها.

تنوعت البرامج والمواضيع التدريبية في ضوء الحاجات المتجددة في القطاع المصرفي والمالي، وآخر المستجدات التشريعية والدولية، ومنها على سبيل المثال:

- الأمن السيبراني.
- تعليمات "بازل ٣".
- آليات تطبيق "الإفصاح المالي رقم ٩".
- التطبيقات العملية للمعيار الدولي "IFRS 9".
- شروط التسليم في التجارة الدولية "٢٠٢٠ – INCOTERMS".
- حوكمة تقنية المعلومات المؤسسية وإدارتها (COBIT 5 – كوبيت ٥).
- تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم "COSO" وإعداد خطة التدقيق المستندة للمخاطر.
- قانون الالتزام بالمتطلبات الضريبية للحسابات الأجنبية الأمريكي "FATCA": التطبيق والتحديات.
- التسهيلات المصرفية المتقدمة.
- الحاكمية المؤسسية في ضوء تعليمات البنك المركزي الأردني.
- التحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية لغايات إقراضية.
- إدارة الموجودات والمطلوبات في المؤسسات المالية والمصرفية.
- كشف التزوير والتزييف للتواقيع والشيكات والمستندات والعملات والاحتيال المصرفي.
- تشريعات العمل في الأردن ومعايير العمل الدولية.
- تطبيقات أحكام قانون الضمان الاجتماعي الجديد.

وقد قام بافتتاح ورعاية العديد من هذه الورشات التدريبية عدد من المديرين العامين، والمسؤولين في القطاع المصرفي وهم:

الدكتور معن النسور

مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأسبق

السيد أحمد أبو عيدة

المدير الإقليمي - بنك ستاندرد تشارترد السابق

الدكتور عدنان الأعرج

المدير الإقليمي – بنك لبنان والمهجر

السيدة سيمونا بشوتي

الرئيس التنفيذي السابق – بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC

السيد مازن المعايطة

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن

السيد منتصر دواس

مدير عام البنك الاستثماري

النائب السابق عدنان السواعير

رئيس لجنة العمل النيابية في الدورة النيابية السابقة

السيد كمال البكري / مدير عام بنك القاهرة عمان

السيد عمر ملحس / مدير عام بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأسبق ووزير المالية الأسبق

السيد احمد الخب / الرئيس التنفيذي السابق مصرف الراجحي

الدكتور أحمد عبدالحليم الحسين / نائب مدير عام البنك الأهلي الأردني

السيد نديم قبوات / مدير عام بنك سوسيتيه جنرال - الأردن

السيد محمد موسى / مدير عام البنك الأهلي الأردني

السيد حسام الدين ناصر / المدير الإقليمي البنك العقاري المصري العربي السابق

السيد طارق عقل / المدير الإقليمي - البنك العقاري المصري العربي

مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي

النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة

برنامج التأهيل المصرفي المتخصص

لخريجي الجامعات والكليات

تأهيل المشاركين للعمل في قطاع البنوك والقطاع المالي
تدريب عملي في البنوك
شهادات معتمدة
رسوم رمزية

برعاية:

EGYPTIAN ARAB LAND BANK
البنك العقاري المصري العربي

للتسجيل والاستفسار
٠٦٥٥٦١٧٠٩
٠٧٩١٤٧٨١٤٣

training@gtubia.org.jo
www.gtubia.org.jo

برنامج «أساسيات العمل المصرفي»
لن نقول وداعاً... وسنستمر

د. حيدر رشيد
رئيس مجلس إدارة مركز التدريب
المصرفي والمالي والعمالي

لن نقول وداعاً للبرنامج التدريبي «أساسيات العمل المصرفي» الذي نفذه مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي التابع للنقابة العامة، وعقد من خلاله عشر دورات تدريبية منذ بداية عام ٢٠١٧، وحتى انتهاء الدورة العاشرة منه والتي تم تخريج المشاركين فيها بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠١٩.

البرنامج المذكور تم تنفيذه بدعم من صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني، وهو الصندوق الذي يقدم الدعم للمشاريع التدريبية التي تنتهي بالتشغيل، وبعد انتهاء المرحلة الأولى من مشروع البرنامج بنجاح تقدمت النقابة بطلب لدعم المرحلة الثانية، والتي كان من المقرر أن تستمر لمدة سنتين، ويتم فيها تدريب وتأهيل (٣٥٠) من خريجي الجامعات الجدد في التخصصات المالية والإدارية (العاطلين عن العمل) على جميع العمليات المصرفية الداخلية والخارجية للبنوك من خلال برنامج تدريبي شامل ينتهي بالتدريب العملي في البنوك، ومن ثم تشغيل من تراه المؤسسات المالية والمصرفية مناسباً، وقد وافقت لجنة التمويل في الصندوق بالإجماع على دعم المرحلة الثانية من المشروع إلا أن مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني قرر عدم الموافقة على قرار لجنة التمويل في اجتماعه الأخير قبل انتهاء أعماله والذي عقد بتاريخ ٢٠١٩/٦/٣٠، والغريب في الموضوع أن وزير العمل «نضال البطاينة» أعلن منذ بداية مناقشة قرار لجنة التمويل عن عدم قناعته بجدوى المشروع وأهميته لغايات التشغيل داعياً المجلس-في إجراء غير متبع في أعمال المجلس-إلى التصويت مباشرة على قرار لجنة التمويل.

وزير العمل نضال البطاينة

القرار النهائي الصادر عن اجتماع المجلس بعد

ساعة كاملة من النقاش- حاول فيها الزميل رئيس النقابة العامة توضيح أهمية المشروع ونتائجه الإيجابية - كان تشكيل لجنة ثلاثية برئاسة الوزير للاطلاع على تقرير من مدير الصندوق حول نتائج عمل المشروع خلال الفترة الماضية، وقد أنجز مدير الصندوق التقرير، ورفعه إلى الوزير في اليوم التالي، ولكن اللجنة المذكورة لم تجتمع حتى الآن!

على كل حال، ورغم أن اللجنة لم تصدر قرارها بعد، أو على الأقل لم تبلغ النقابة بهذا القرار فإن مركز التدريب لن يقول وداعاً لهذا البرنامج الهام جدًّا، والذي يعتبر تنفيذه من صلب أعمال مجلس التشغيل الذي تحول إلى هيئة جديدة اسمها «هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية» اعتباراً من ٢٠١٩/٧/١، ولا يضم مجلس إدارتها ممثلاً للاتحاد العام لنقابات العمال، والذي كنت أشغل فيه هذا الموقع كممثل للإتحاد العام لنقابات عمال الأردن، الأمر الذي أثار استغراباً ومطالبة واضحة بضرورة تمثيل الاتحاد من أطراف عديدة في حينه، ورغم كل ذلك فإن النقابة ومجلس إدارة المركز لن يقولا وداعاً لهذا البرنامج المتميز الذي حقق إنجازاً لا مجال لإنكاره في مجال التدريب ومن ثم التشغيل، ولتأكيد ذلك فإن مجلة الحوار تنشر في هذا العدد ما تعتبره النقابة إنجازاً كبيراً في مخرجات الدورات التي مولها الصندوق، ونحن لا نريد في هذا السياق الإشارة إلى مشاريع الجهات الأخرى التي دعمها الصندوق فهذا ما لا نرى فيه فائدة للقضية التي نتحدث عنها.

لقد تضمنت المرحلة الأولى من مشروع مركز التدريب ما يلي:

١. عقد (١٠) عشرة دورات تدريبية مدة كل منها شهرين (انتهت بأسبوعين من التدريب العملي في البنوك).
٢. بلغ عدد الساعات التدريبية لكل دورة (١٣٥) ساعة تدريبية.
٣. بلغ عدد الساعات التدريبية المنجزة خلال مدة المشروع (١٣٥٠) ساعة تدريبية.
٤. بلغ عدد خريجي البرنامج (٢٨١) خريجاً حتى نهاية الدورة العاشرة.
٥. بلغ عدد المشتغلين من خريجي البرنامج حتى نهاية الدورة الثامنة (١٢٥) خريجاً من أصل (٢٣٣)، ووصلت نسبة التشغيل إلى (٥٣,٦٪).

وقد توقفت إدارة المركز عن متابعة الخريجين والمشتغلين منهم منذ قرار المجلس برفض تمويل المرحلة الثانية الأمر الذي يعني بأن العديدين منهم قد اشتغلوا بعد ذلك.

مثّل المحاضرون والمدربون في هذا البرنامج نخبة مميزة من الخبراء في القطاع المصرفي والمالي، وذوي الخبرة الكبيرة في هذا المجال.

هذا وقد تم رعاية الافتتاح والاختتام في غالبية الدورات في هذا البرنامج من قبل مسؤولين حكوميين، وأعضاء في مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني، ومدراء عامين في القطاع المصرفي، وذلك على النحو الآتي:

✻ افتتاح مقر مركز التدريب الجديد:

وزير العمل الأسبق "علي الغزاوي"

افتتح مقر مركز التدريب الجديد في منطقة الشميساني الذي تم توسعته وتأهيله لتنفيذ البرنامج التدريبي الشامل «أساسيات العمل المصرفي» برعاية وزير العمل الأسبق «علي الغزاوي»، وقد أشاد وزير العمل في كلمته بدور النقابة العامة في تدريب الخريجين الجدد بهدف تأهيليهم لسوق العمل، وأكد استعداد الوزارة ومجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني للتعاون مع النقابة والمركز التدريبي التابع لها من أجل عقد مزيد من الدورات التدريبية التي تنتهي بالتشغيل، مشدداً على الدور الهام للنقابة في عملية التدريب.

✻ الدورة الأولى:

المهندس "هاني خليفات"

عضو مجلس التشغيل وعضو لجنة التمويل

قام برعاية اختتام الدورة الأولى المهندس "هاني خليفات" عضو مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني، ومدير عام المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في حينه، وبحضور الدكتور «غسان أبو ياغي» مدير عام صندوق التدريب والتشغيل والتعليم المهني والتقني الأسبق، والزميل «مازن المعايطة» رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، وقد عقدت الدورة خلال الفترة من ١٢ / ٠٣ - ٢٣ / ٠٤ / ٢٠١٧، وشارك فيها (٣٠) متدرباً.

وقد شدد المهندس «هاني خليفات» في حفل اختتام أعمال الدورة، وتسليم الشهادات للخريجين على الدور الكبير والنقلة النوعية للنقابة في مجال التدريب المنتهي بالتشغيل، وأكد استعداد مؤسسة التدريب المهني على التعاون مع النقابة في هذا المجال.

الدورة الثانية :

السيد "ميشيل نزال"

عضو مجلس التشغيل وعضو لجنة التمويل

قام باختتام أعمال الدورة وتوزيع الشهادات السيد "ميشيل نزال" عضو مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني في حينه، ورئيس مجلس إدارة جمعية الفنادق الأردنية، وبحضور الزميل «مازن المعايطة» رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، وقد عقدت الدورة خلال الفترة من ٢١ / ٠٥ - ٠٩ / ٠٧ / ٢٠١٧، وشارك فيها (٢٤) متدرباً.

وقد أشار السيد "ميشيل نزال" في اختتام أعمال الدورة، وتسليم الشهادات للخريجين على أهمية هذه الدورات التدريبية وكونها ستفتح باباً هاماً للمشاركين فيها إلى سوق العمل.

الدورة الثالثة :

السيد "مازن المعايطة"

رئيس إتحاد نقابات العمال

الدكتور "عبدالله عبابنة"

رئيس المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية وعضو مجلس التشغيل

افتتح الدورة الزميل "مازن المعايطة" رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، واختتمها الدكتور «عبدالله عبابنة» رئيس المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية / عضو مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المِهْني والتقني، وقد عقدت الدورة خلال الفترة من ٠٦ / ٠٨ - ٢٤ / ٠٩ / ٢٠١٧، وشارك فيها (٣١) متدرباً.

وقد أشاد الدكتور "عبدالله عبابنة" بالبرنامج التدريبي الشامل الذي ينفذه مركز التدريب التابع للنقابة في تدريب وتأهيل خريجي الجامعات ومساعدتهم في إيجاد فرص عمل لهم، واعتبره إنجازاً مبشراً ومشجع جدًّا، ويمكّن النقابة من الحصول على دعم جديد.

✻ الدورة الرابعة :

اختتم الدورة الدكتور "محمد عكور" أمين عام وزارة التربية والتعليم/ عضو مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المِهْني والتقني في حينه، وقد عقدت الدورة خلال الفترة من ١٥ / ١٠ - ٢٨ / ١١ / ٢٠١٧، وشارك فيها (٢٧) متدرباً.

وقد أكد أمين عام وزارة التربية والتعليم في حفل الاختتام أن هذا البرنامج يأتي في سياق توجه الحكومة لدعم برامج التدريب من أجل التشغيل، وتركيز مجلس التشغيل والتدريب على خَلْق وظائف جديدة، حيث لا يمكن لأي وزارة في أي بلد أن تؤمن وظائف لجميع خريجيها، وأكد بأنه أثناء حديثه مع مندوبي البنوك أشادوا جدًّا بمستوى الخريجين من هذه الدورات.

الدكتور "محمد عكور"

أمين عام وزارة التربية والتعليم السابق

وعضو مجلس التشغيل

✻ الدورة الخامسة :

السيد "هيثم الخصاونة"

مدير عام صندوق التدريب والتشغيل السابق

افتتحها واختتمها السيد "هيثم الخصاونة" مدير عام صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني في حينه، وقد عقدت خلال الفترة من ١٨ / ٢ - ٣ / ٤ / ٢٠١٨، وشارك فيها (٢٩) متدرباً.

وأعرب السيد "هيثم الخصاونة" عن تثمينه لدور النقابة العامة في مساعدة الشباب الخريجين عن طريق تأهيلهم لسوق العمل المصرفي، وأكدّ على أهمية هذا البرنامج ودوره في المساعدة على تشغيل الشباب مشيراً إلى استمرار دعم صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني لهذا المشروع الهام.

✻ الدورة السادسة :

افتتح الدورة واختتمها السيد "عرب الصمادي" عضو مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني ورئيس لجنة التمويل في الصندوق التابع للمجلس في حينه، وقد عقدت الدورة خلال الفترة من ٥١ / ٤ - ٩١ / ٥ / ٨١٠٢، وشارك فيها (٢٩) متدرباً.

وقد أكد السيد "عرب الصمادي" في حفل الافتتاح بأنه لو قدر له أن يستمر في عضوية لجنة التمويل في الصندوق، فسيعمل على تمويل هذا المركز مرة ومرات أخرى؛ لأن لديه قناعة أن القطاع المالي والمصرفي يجب أن يوجد له رديف، والخريجين في هذا القطاع كثر، كما أشار في حفل الاختتام إلى سعادته برؤية المشاركين وقد تخرجوا من هذا البرنامج ونهلوا من المعرفة والتدريب.

السيد "عرب الصمادي"

عضو مجلس التشغيل ورئيس لجنة التمويل في الصندوق

الدورة السابعة :

الدكتور "حيدر رشيد"

رئيس النقابة العامة

افتتحها واختتمها الدكتور "حيدر رشيد" رئيس النقابة العامة، ورئيس مجلس إدارة مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي وقد عقدت خلال الفترة ٠١ / ٧ - ١٤ / ٨ / ٢٠١٨، وشارك فيها (٢٩) متدرباً.

وقد أكد رئيس النقابة العامة على أن موضوعات البرنامج تغطي آخر المستجدات المتعلقة بالعمل المصرفي، وأن البرامج الجامعية لا تغطي في مساقاتها المواضيع التي تتعلق بمؤسسات المجتمع المدني من نقابات، وجمعيات، ومؤسسات مدنية أخرى.

الدورة الثامنة :

الدكتور "ماهر سليم"

رئيس جامعة عمان العربية

افتتح الدورة الدكتور "ماهر سليم" رئيس جامعة عمان العربية، وقد عقدت خلال الفترة من ٠٧ / ١٠ - ٢١ / ١١ / ٢٠١٨، وشارك فيها (٣٤) متدرباً.

هذا وقد ثمّن راعي الافتتاح دور النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة الريادي في مجال تدريب خريجي الجامعات الجدد وتأهيلهم لسوق العمل، وأكد أهمية هذا البرنامج ودوره في الشراكة الاجتماعية مشيراً إلى استعداد جامعة عمان العربية للتعاون مع النقابة العامة في مجال تدريب طلاب الجامعة في التخصصات المصرفية والمالية والإدارية.

❊ الدورة التاسعة :

اختتمها الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد الأردن/ السيد "مهند مكحل"، وقد عقدت خلال الفترة من ١٦ / ٠٦ - ٣٠ / ٠٧ / ٢٠١٩، وشارك فيها (٢٢) متدرباً، وقد أشاد راعي الحفل الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد الأردن بدور النقابة العامة في تنفيذ هذا البرنامج لخريجي الجامعات الجدد، وحث المشاركين على مواجهة التحديات في سوق العمل، وبذل الجهد المطلوب والتدريب والتأهيل المتخصص.

السيد "مهند مكحل"

الرئيس التنفيذي بنك ستاندرد تشاردرد

❊ الدورة العاشرة :

صورة جماعية

افتتح الدورة واختتمها الدكتور "حيدر رشيد" رئيس النقابة العامة، ورئيس مجلس إدارة مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي وقد عقدت خلال الفترة من ١٥ / ٠٩ - ٢٩ / ١٠ / ٢٠١٩، وشارك فيها (٢٦) متدرباً.

وقد أكد الدكتور "حيدر رشيد" أن الهدف من تنظيم هذا البرنامج التدريبي هو تطوير المهارات المطلوبة من الخريجين، وتأهيلهم للالتحاق بسوق العمل المصرفي والمالي تحديداً لغايات مساعدتهم في الحصول على فرص العمل، ودعاهم إلى الاستفادة القصوى من هذه الفرصة واعتبارها مفتاح النجاح لمستقبلهم الوظيفي.

ختاماً، فإن الهيئة الإدارية للنقابة، ومجلس إدارة مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي إذ يشعران بالأسف؛ لأن يتعرض المركز إلى مثل هذا القرار الجائر من مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني في اجتماعه الأخير، والأول برئاسة وزير العمل الجديد «نضال البطاينة»، يؤكدان على أن الوداع لن يكون هو نهاية هذا البرنامج التدريبي المميز، وستجد النقابة الوسائل المناسبة لاستمرار إيجاد فرص تدريب لدعم الخريجين الجدد والمساعدة في تشغيلهم، وفي هذا المجال فإن الشكر كل الشكر والتقدير إلى المؤسسات المصرفية التي تدعم بقوة البرامج الأخرى للمركز في مجال تدريب العاملين في البنوك ممن هم على رأس عملهم.

الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد الأردن مهند مكحل يرعى حفل تخريج الدورة التاسعة من البرنامج التدريبي الشامل

رعى الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد الأردن/ السيد «مهند مكحل» حفل تخريج الدورة التاسعة من البرنامج التدريبي الشامل «أساسيات العمل المصرفي» لخريجي الجامعات الجدد الذي نظمه مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي التابع للنقابة بحضور السيدة «نورا قسطنطين» مديرة الموارد البشرية في البنك لمنطقة الشرق الأوسط/ نائب رئيس مجلس إدارة مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي، وعدد من أعضاء الهيئة الإدارية للنقابة العامة.

وقد رحب الدكتور "حيدر رشيد" رئيس النقابة العامة / رئيس مجلس إدارة مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي في كلمة ألقاها براعي الحفل والحضور أوضح من خلالها أهمية هذا البرنامج في تأهيل خريجي الجامعات الجدد لسوق العمل، ودوره في تجسير الهوة بين التعليم الجامعي والتطبيق العملي، وتمنى للمشاركين التوفيق في حياتهم العملية، وأكد رئيس النقابة العامة أن رعاية الأستاذ «مهند مكحل» لحفل التخريج بخبرته المصرفية المعروفة يعتبر مكسباً كبيراً، حيث إنه يملك تجارب وخبرات متنوعة وعديدة في هذا القطاع.

وفي كلمته في حفل التخريج، ثمن راعي الحفل الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد الأردن دور النقابة العامة في تنفيذ هذا البرنامج لخريجي الجامعات الجدد، وحث المشاركين على مواجهة التحديات في سوق العمل، وبذل الجهد المطلوب والتدريب والتأهيل المتخصص.

وفي ختام الحفل، قام راعي الحفل، ورئيس النقابة العامة، والسيدة «نورا قسطنطين» بتوزيع شهادات البرنامج التدريبي على المشاركين.

كلمة السيد مهند مكحل - الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد / الأردن:

"السلام عليكم أولاً، وكل عام وأنتم بخير بمناسبة قدوم العيد، لقد تشرفت اليوم بحسن الضيافة، وأود أن أشكر الدكتور "حيدر رشيد» بهذه المناسبة، ونحن طبعاً يهمنا أن نكون متواجدين معكم؛ لأننا من البنوك الأولى الداعمة لمركز التدريب التابع للنقابة.

أهنئكم باجتياز هذه الدورة من البرنامج التدريبي الشامل، وإن هذه الدورة التي أنهيتموها بالإضافة إلى التعليم الجامعي ما هي إلا بداية للحياة العملية، فأنتم الآن مقبلون على الحياة الفعلية التي فيها تحديات عديدة، ولكن على كل واحد منكم الاستفادة من هذه التحديات لخلق الفرص، فلكل مجتهد نصيب، ومن الأهداف المهمة أيضاً التعلم من الأخطاء، وجعلها حافزاً للمستقبل، و يجب عليكم أيضاً الاستفادة من معلومات الآخرين وتجاربهم وتقبلها؛ لتحسين أدائكم بشكل مستمر.

أكرر شكري للنقابة العامة التي أتاحت لي الفرصة للتحدث معكم متمنياً للجميع التوفيق من الله."

مركز التدريب التابع للنقابة يعقد ورشة تدريبية للعاملين في البنوك حول

«مهارات كشف التزييف والتزوير والاحتيال المصرفي»

عقد مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي التابع للنقابة العامة ورشة تدريبية مصرفية حول «مهارات كشف التزييف والتزوير والاحتيال المصرفي «، وذلك على مدار يومين خلال الفترة من ٠٧ – ٠٨ / ٠٨ / ٢٠١٩م، وشارك فيها موظفو عدد من البنوك العاملة في الأردن، وأدار أعمالها الخبير المصرفي «أمجد عطية»، وقد افتتح رئيس النقابة العامة الدكتور «حيدر رشيد» الورشة التدريبية بكلمة رحب فيها بالمدرب وبالمشاركين، وقام في نهايتها بتسليم الشهادات للمشاركين فيها.

كلمة الدكتور حيدر رشيد في الافتتاح:

«أرحب بداية بكم وبالأستاذ «أمجد عطية» الخبير المصرفي، والذي يعتبر ركناً أساسياً من أركان هذا المركز سواء في الورشات التدريبية للعاملين في البنوك أو دورات برنامج «أساسيات العمل المصرفي» التي يعقدها المركز، والموجه لخريجي الجامعات الجدد الذي يؤهل المشاركين فيه للعمل في البنوك، وفي هذا السياق أتقدم بالشكر للبنوك التي تستجيب وتدعم مركز التدريب، فهذا المركز ما كان له أن يتأسس دون دعم البنوك، فهناك عدد من البنوك تساهم في دعم هذا المركز لاستمرارية العمل فيه، وهذا يعكس العلاقات الإيجابية بيننا وبين هذه البنوك، إضافة إلى أشكال التعاون الأخرى، ومنها اشتراكات المنتسبين للنقابة التي يدفعها أعضاؤها من خلال اقتطاع من الراتب عن طريق البنوك التي يعملون بها.

لا أرغب في الإطالة عليكم، فمن المعروف أن

نقابتنا هي نقابة عمالية هدفها الرئيس الدفاع عن حقوق الموظفين، وقد تحقق الكثير منها من خلال المفاوضات التي جرت بين النقابة وبين البنوك، ووصل بعضها بحكم القانون إلى إضرابات واعتصامات، لكن العلاقات بين النقابة وبين البنوك قوية وإيجابية الآن مع الحفاظ على حق النقابة بمعالجة أي خلل في أي جانب بالتدخل، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تطالب النقابة حالياً بالراتب السادس عشر لموظفي البنك الأردني الكويتي، وهذه القضية منظورة أمام المحكمة العمالية، وقبل فترة طالبنا أيضًا بالراتب السادس عشر لموظفي كابيتال بنك، وحكمت لصالح النقابة التي تمثل موظفي البنك، وبطبيعة الحال فإن النقابة لا تستطيع أن تحقق هذا الشكل من النشاط دون دعمكم دائماً.

أود أن أشير بهذه المناسبة إلى تخريج دورة جديدة من برنامج «أساسيات العمل المصرفي» لخريجي الجامعات الجدد يوم أمس، وهذا البرنامج هو أحد أنشطة النقابة في مجال التدريب، بالإضافة إلى النشاط الثقافي الذي تقوم به النقابة من خلال إصدارها لمجلة الحوار الدورية؛ فنقابتنا هي النقابة العمالية الوحيدة التي تقوم بدور إيجابي في مجال التثقيف والتدريب من بين سبع عشرة نقابة عمالية علاوة عن الدور النقابي الذي تضطلع به.

أرحب بكم وبالأستاذ «أمجد عطية» مرة أخرى متمنياً لكم الفائدة المرجوة من هذه الورشة.»

اشتملت المادة العلمية للورشة التدريبية على المواضيع الآتية:

١. مفهوم التزوير والتزييف.
٢. كشف التواقيع المزورة.
٣. التواقيع الصحيحة والتواقيع المزورة.
٤. تزوير الوثائق والمستندات والمحررات والشيكات ووسائل الكشف عنها.
٥. الأختام وأساليب كشف تزويرها.
٦. البصمات ومميزاتها وفوائدها.
٧. كشف تزييف وتزوير وتقليد الأوراق النقدية بالأساليب العلمية.

شارك في هذه الورشة التدريبية عدد من العاملين في البنوك وهم:

- إبراهيم ناجي أحمد أبو سرحان – بنك الاستثمار العربي الأردني AJIB
- إبراهيم أحمد أحمد أبو لبة – بنك الاستثمار العربي الأردني AJIB
- يوسف إبراهيم علي الزعبي – بنك الاستثمار العربي الأردني AJIB
- سلمان محمد عبد اللطيف النسور– بنك ستاندرد تشارترد / الأردن
- زيد نبيل جمال حرز الله – البنك التجاري الأردني
- هدية جلال بشير العجم – البنك التجاري الأردني
- عبدالكريم سالم محمد العساف – البنك التجاري الأردني
- أنس تيسير سليم خضر – بنك صفوة الإسلامي
- زيد أمجد عبدالرحمن خندقجي – بنك صفوة الإسلامي
- هاشم محمود عودة البزور – مصرف الرافدين
- حمزة عيسى محمود بشير – مصرف الرافدين

رئيس النقابة العامة يختتم أعمال الورشة التدريبية الخامسة والثلاثون حول

"شروط التسليم في التجارة الدولية ٢٠٢٠ – INCOTERMS 2020"

اختتمت في مقر مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي التابع للنقابة العامة أعمال الورشة التدريبية المصرفية الخامسة والثلاثون حول "شروط التسليم في التجارة الدولية 2020 – INCOTERMS 2020" والتي عقدت على مدار يومين خلال الفترة من ١٣ – ١٤ / ١١ / ٢٠١٩م، وشارك فيها موظفو عدد من البنوك العاملة في الأردن وأدار أعمالها الخبير المصرفي الأستاذ «سعيد أبو السعود».

هذا وقد أكد رئيس النقابة العامة في اختتام أعمال الورشة التدريبية على أهمية موضوع الورشة مشيداً بالتعاون القائم بين النقابة العامة وبين البنوك في مجال التدريب، وقام بعد ذلك بتسليم الشهادات للمشاركين فيها.

اشتملت المادة العلمية للورشة التدريبية على المواضيع الآتية:

١. وسائل النقل العالمية، والحاويات وأنواعها وقياساتها واستخداماتها.
٢. شروط التسليم ٢٠٢٠.
٣. وثائق النقل وعلاقتها بشروط التسليم.
٤. أنواع وثائق النقل.
٥. المفوضون بتوقيع وثائق النقل.
٦. تطبيقات عملية لشروط التسليم على الاعتمادات والبوالص.

شارك في هذه الورشة التدريبية عدد من العاملين في البنوك وهم:

- **رانية ماهر عبدالحميد الجاعوني – بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC**
- **حارث عبدالعزيز تهامي حمد – البنك العقاري المصري**
- **طايل فواز طايل الفايز – بنك الاستثمار العربي الأردني AJIB**
- **دارة هوازن واصف الصليبي – بنك الاستثمار العربي الأردني AJIB**
- **محمد وجيه خليل عوض – البنك الإسلامي الأردني**
- **ثائر عمر إبراهيم احمرو – البنك الإسلامي الأردني**
- **ميس عصام محمد عزام – بنك صفوة الإسلامي**
- **هبة بشار وليد عبدالهادي – البنك التجاري الأردني**
- **باسم محمد جميل العبداللات – البنك التجاري الأردني**

مركز التدريب يعقد الدورة العاشرة من برنامجه التدريبي الشامل لخريجي الجامعات الجدد «أساسيات العمل المصرفي»

عقد مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي الدورة العاشرة من برنامجه التدريبي الشامل لخريجي الجامعات الجدد "أساسيات العمل المصرفي" برعاية رئيس النقابة العامة الدكتور «حيدر رشيد» في مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي التابع للنقابة العامة، حيث استمرت أعمالها خلال الفترة من ١٥ / ٠٩ – ٢٩ / ١٠ / ٢٠١٩، وتبعها تدريب عملي في البنوك لمدة أسبوعين حسب برنامج الدورة.

في بداية أعمال الدورة، رحب رئيس النقابة العامة بالمشاركين فيها، وأكد أن الهدف من تنظيم هذا البرنامج التدريبي هو تطوير المهارات المطلوبة من الخريجين، وتأهيلهم للالتحاق بسوق العمل المصرفي والمالي تحديداً لغايات مساعدتهم في الحصول على فرص العمل، ودعاهم إلى الاستفادة القصوى من هذه الفرصة واعتبارها مفتاح النجاح لمستقبلهم الوظيفي.

هذا وقام رئيس النقابة العامة / رئيس مجلس إدارة مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي-بعد انتهاء أعمال الدورة- بتخريج المشاركين فيها، وذلك يوم السبت الموافق ٢٠١٩/١١/١٦، حيث رحب بالخريجين، وأعرب عن سعادته بإنهائهم أعمال الدورة الأخيرة من هذا البرنامج للعام ٢٠١٩، آملاً أن يكون هذا البرنامج إضافة نوعية لهم، وحافزاً للمؤسسات المصرفية نحو تشغيلهم، ومتمنياً للجميع التوفيق.

وفي نهاية الحفل قام رئيس النقابة العامة بتوزيع شهادات البرنامج التدريبي على المشاركين.

وقد اشتمل برنامج "أساسيات العمل المصرفي" على موضوعات متنوعة للعمليات المصرفية بشقيها التجاري والإسلامي، بالإضافة إلى المهارات الشخصية والعملية التي يحتاجها الخريجون الجدد في سوق العمل.

آراء الخريجين وتعليقاتهم حول البرنامج التدريبي «أساسيات العمل المصرفي»

روند الخطيب: «خريجو هذا البرنامج التدريبي يتميزون عن نظرائهم من خريجي الجامعات الجدد بأنهم أصبحوا يمتلكون مخزونًا كبيرًا من المعلومات والخبرات المصرفية.»

بيان ياسين: «كل يوم كنت أستيقظ متحمسة للتعرف إلى الموضوع التدريبي الجديد الذي قررته ونسقته لنا إدارة التدريب في النقابة.»

دانا سليم: «لقد كانت تجربة ناجحة بكل المقاييس، حيث تزودنا بالمعلومات العملية التي افتقرنا لها خلال المرحلة الجامعية.»

إبراهيم جميل: «إن هذا البرنامج بمحتواه المتميز يدفع المشاركين فيه لتحديد أهدافهم وميولهم.»

سليمان أبو ذوابة: « تنوعت وتعددت في هذا البرنامج منصات التعلم، ولم يكن هناك أي نوع من الملل أو الروتين اليومي.»

حنين جمول: «أنصح خريجي التخصصات المصرفية والمالية والإدارية بمحاولة الالتحاق بمثل هذا البرنامج لما له من فائدة كبيرة على الصعيد الشخصي والمعرفي والعملي.»

يزن أبو علي: «إن هذه الدورة المميزة لا تعتمد فقط على التعليم النظري، ولكن توفر أيضاً التدريب العملي في البنوك.»

المتدربة روند الخطيب – الدورة التاسعة:

"إن برنامج "أساسيات العمل المصرفي" يعمل على الارتقاء بمستوى خريجي الجامعات الجدد؛ فهو يساعد على صقل مهارات الخريجين وشخصيتهم وبلّورتها، ويتيح لهم الفرصة لاكتساب المعلومات والمهارات والخبرات المصرفية العملية، وبالتالي فإن خريجي هذا البرنامج التدريبي يتميزون عن نظرائهم من خريجي الجامعات الجدد بأنهم أصبحوا يمتلكون مخزونًا كبيرًا من المعلومات والخبرات المصرفية، حيث إنهم تلقوا خلال هذا البرنامج تدريبات عملية بأحدث الأساليب والاستراتيجيات على أيدي نخبة من الخبراء المصرفيين المتخصصين بالعمل المصرفي بشقيه الإسلامي والتجاري، ومن خلال تدريبهم في البنوك بعد انتهاء الدورة.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للهيئة الإدارية، وللمدربين، وللقائمين على هذا البرنامج التدريبي في مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي التابع للنقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة على الجهود المُضنية التي بذلوها لإنجاحه، وجهدهم المخلص للنهوض بالمستوى العلمي والعملي للخريجين الجدد، فهم أهل للشكر والتقدير ووجب علينا تقديرهم."

المتدربة بيان ياسين – الدورة التاسعة:

"لقد كان البرنامج التدريبي الشامل «أساسيات العمل المصرفي» من أفضل التجارب المفيدة التي مرت بي في مجال تخصصي، فكل يوم كنت أستيقظ متحمسة للتعرف إلى الموضوع التدريبي الجديد الذي قررته ونسقته لنا إدارة التدريب في النقابة، كان كل موضوع من المواضيع المطروحة مشوق للاستماع ومثير؛ وذلك يعود لافتقارنا إلى الجانب العملي في تخصصاتنا وتحديداً بالعمل المصرفي،حيث تدرجت وتنوعت المواضيع التدريبية في هذا البرنامج من التعريف العام للعمل المصرفي إلى التسهيلات، ومن ثم أنواع الحسابات المصرفية، فالاعتمادات المستندية والعمليات التي يستطيع المصرف من خلالها تحقيق الأرباح، كما تمكننا من فهم الفروقات بين الموازنات العامة وموازنات المصارف ومكوناتها من حيث الموجودات والمطلوبات، والتعرف إلى أخلاقيات العمل المصرفي، وتعليمات وتشريعات البنك المركزي، ومن ثم مواضيع تطوير المهارات الشخصية كإدارة الوقت، والتفكير الإيجابي، والمقابلات الوظيفية، بالإضافة إلى كيفية كشف التزوير والتزييف.

أود أن أعبر عن شكري وامتناني لمركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي التابع للنقابة العامة على الجهود المعطاءة، والاختيارات الموفقة للمواضيع والمدربين المميزين، والتي أدت إلى نجاح البرنامج، إضافة إلى التعامل المحترف والودي الذي غمرتنا به النقابة بتوجيه ومتابعة مشكورة من الدكتور "حيدر رشيد" رئيس النقابة، والسيد "محمد الطرزي" مدير التدريب، وكل العاملين فيها."

المتدربة دانا سليم – الدورة التاسعة:

"من حسن حظي أنه تم قبولي في هذه الدورة من البرنامج التدريبي الشامل بصحبة عدد من زملائي من خريجي الجامعات الجدد والذي نظمته النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة للأخذ بيدهم لتدريبهم وتأهيلهم لسوق العمل، ورفد الوطن بموارد بشرية مؤهلة قادرة على خوض غمار سوق العمل بثقة وحسن أداء.

لقد كانت تجربة ناجحة بكل المقاييس، حيث تزودنا بالمعلومات العملية التي افتقرنا لها خلال المرحلة الجامعية، وتميز البرنامج بوجود طاقم من المدربين الخبراء في مجال العمل المصرفي الذين لم يألوا جهداً بإطلاعنا على خبراتهم المعرفية والعملية، وكان لنا الشرف في التعرف إليهم والتدرب على أيديهم. ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للنقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة، ولكل من ساهم في إنجاح هذه الدورة من البرنامج."

المتدرب إبراهيم جميل - الدورة العاشرة:

"أتقدم بالشكر والتقدير للنقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة والإداريين والمدربين فيها للعطاء الذي قدموه للمتدربين خلال هذا البرنامج الرائع "أساسيات العمل المصرفي"، حيث وفرت لنا إدارة التدريب الأجواء المثالية لنا.

لقد التقينا في هذا البرنامج بمدربين خبراء ذوي مستوى إداري رفيع في البنوك لينقلوا لنا معارفهم العملية، ولم يبخلوا علينا بأي معلومة، حيث إن هذا البرنامج بمحتواه المتميز يدفع المشاركين فيه لتحديد أهدافهم وميولهم، حيث تم طرح مواضيع متنوعة في غاية الأهمية كالعمليات، والتسهيلات، والتشريعات، والرقابة الداخلية، والمخاطر، والامتثال، وغيرها من المواضيع التدريبية. أكرر شكري للنقابة ومركز التدريب التابع لها لمنحي هذه الفرصة القيمة."

المتدرب سليمان أبو ذوابة - الدورة العاشرة:

"إنه لمن دواعي سروري أن أتقدم بالشكر لإدارة وموظفي النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة على تنفيذهم لهذا البرنامج التدريبي والذي شمل بصورة عامة كافة المهارات المعرفية والشخصية اللازمة لدخول القطاع المالي والمصرفي من خلال مدربين ذوي خبرات كبيرة في العمل البنكي، حيث تنوعت وتعددت في هذا البرنامج منصات التعلم،

ولم يكن هناك أي نوع من الملل أو الروتين اليومي، وكان يطل علينا كل يوم خبير مصرفي في مجال العمل البنكي لينقل لنا خبراته المتراكمة في مجال العمليات المصرفية المختلفة.

إنني على قناعة تامة بأن هذه البرامج التدريبية المحترفة هي التي تكسب المشاركين فيها الميزة التنافسية التي تؤهلهم للحصول على فرص عمل مناسبه في سوق العمل."

المتدربة حنين جمول - الدورة العاشرة:

"أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للنقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة على منحنا فرصة التدريب في البرنامج التدريبي الشامل "أساسيات العمل المصرفي"، حيث هيأت إدارة التدريب في النقابة للمتدربين الأجواء المثالية لهذا البرنامج للعمل كأسرة عمل واحدة، كما أتقدم بشكري لكافة المدربين المبدعين على تزويدنا بالمعلومات العملية في مجال عمل البنوك والمؤسسات المالية، حيث كان هذا البرنامج قيمة مضافة على حصيلتنا المعرفية الجامعية، وكانت أشبه بتطبيق عملي وحقيقي لدراستنا في كلية الاقتصاد.

وأخيراً، فإنني أنصح خريجي التخصصات المصرفية والمالية والإدارية بمحاولة الالتحاق بمثل هذا البرنامج لما له من فائدة كبيرة على الصعيد الشخصي والمعرفي والعملي يؤهلهم للمنافسة القوية على فرص العمل."

المتدرب يزن أبو علي - الدورة العاشرة:

"لقد أتاحت لنا فرصة الانضمام إلى هذه الدورة المميزة إضافة كبيرة من خلال المعلومات القيمة المتعلقة بالعمليات البنكية والمهارات الشخصية والتي عادت علينا بالكثير من الفوائد، وأتاحت لنا الفرصة لتبادل الخبرات والتعارف والاندماج والتعرف عن قرب إلى واقع سوق العمل، فهي لا تعتمد فقط على التعليم النظري، ولكن توفر أيضاً التدريب العملي في البنوك، مما يضيف لنا الخبرة العملية، وتوفر لسوق العمل عدداً من الخريجين المدربين والمؤهلين للعمل بشكل جيد.

وأتوجه بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للهيئة الإدارية للنقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة وجميع القائمين على هذا البرنامج على منحي هذه الفرصة للمشاركة في هذا البرنامج، وطرح مثل هذه البرامج التدريبية المتميزة والتي تعمل على إكساب المشاركين فيها التأهيل والخبرة المطلوبة في سوق العمل."

الأردنية لضمان القروض والبنك الأردني الكويتي يوقعان اتفاقية تعاون للمشروعات الناشئة

وقّعت الشركة الأردنية لضمان القروض والبنك الأردني الكويتي اتفاقية ضمان مخاطر قروض المشاريع الصغيرة الناشئة، تقوم الشركة بموجبها بتقديم التغطية اللازمة للبنك عن مخاطر القروض الممنوحة من البنك الأردني الكويتي للمشاريع الصغيرة الناشئة، وقد وقع الاتفاقية الدكتور محمد الجعفري مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض والسيد «محمد ياسر» الأسمر مدير عام البنك الأردني الكويتي بحضور ممثلين عن إدارة البنك والشركة في مقرّ الإدارة العامة للبنك الأردني الكويتي.

وجاء توقيع الاتفاقية بهدف توسيع فرص العمل والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تحفيز البنوك على تقديم قروض لتأسيس هذه المشاريع أو توسيعها، أو رفع كفاءتها الانتاجية، بحيث تقوم الشركة الأردنية لضمان القروض بضمان القروض المقدمة لهذه المشاريع الناشئة المسجلة رسمياً في كافة القطاعات الاقتصادية والتي بدأت بممارسة النشاط منذ خمس سنوات وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وملاحقها.

من جانبه أكد مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض د. محمد الجعفري سعي الشركة إلى تقديم برامج متنوعة لضمان القروض خاصة لأصحاب المشاريع الصغيرة الناشئة، لافتاً إلى أهمية الشراكة الاستراتيجية بين البنك الأردني الكويتي والشركة الأردنية لضمان القروض، مثمناً انضمام البنك الأردني الكويتي لبرنامج ضمان تمويل المشاريع الصغيرة الناشئة لما يتمتع به البنك من قاعدة عملاء واسعة على مستوى المملكة وسجل حافل بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات القيمة المضافة العالية مما يدعم فرص نمو الإقراض الموجه للمشاريع الريادية. وبيّن ان البرنامج يضمن ٨٥٪ من قيمة القرض الممنوح للمشروع الناشئ

من حفل التوقيع

وبسقف يصل إلى ٢٥٠ ألف دينار.

وبهذه المناسبة قال السيد "محمد ياسر" الأسمر مدير عام البنك الأردني الكويتي أن توقيع الاتفاقية جاء إيماناً من البنك بضرورة دعم قطاع الشركات الصغيرة الناشئة باعتباره أحد أهم القطاعات الحيوية والهامة التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية قدماً، معرباً عن ثقته الكبيرة بالعمل مع الشركة الأردنية لضمان القروض كواحدة من أهم الشركات لتقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملاء البنك وبما يعكس حرص إدارة البنك على تلبية طموحات وتطلعات العملاء من خلال أفضل الشراكات مؤكداً على سعي البنك المستمر لتقديم الأفضل لعملائه.

يذكر أن هذا البرنامج هو ثمرة جهود حثيثة قادها البنك المركزي الأردني برعاية معالي الدكتور زياد فريز "محافظ البنك المركزي" منذ مطلع عام ٢٠١٧ وأن توقيع الاتفاقيات مع البنوك المشاركة بالبرنامج يأتي ترجمة لاستراتيجيته الهادفة إلى دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والناشئة من خلال تقديم التمويل اللازم لهم وبشروط أفضل، وبما يساعدهم على النهوض بأعمالهم وتعزيز تواجدهم في السوق وتوفير فرص عمل جديدة، وتعزيز نمو الاقتصاد الوطني.

مجلس الإدارة يوصي بتوزيع ١٥ ٪ أرباحاً على المساهمين

ارتفاع إجمالي الدخل لبنك الإسكان بنسبة ٣,٥ ٪ ليصل إلى ٣٦١ مليون دينار

١٣٢ مليون دينار الأرباح قبل الضريبة و ٨٤ مليون دينار صافي الأرباح

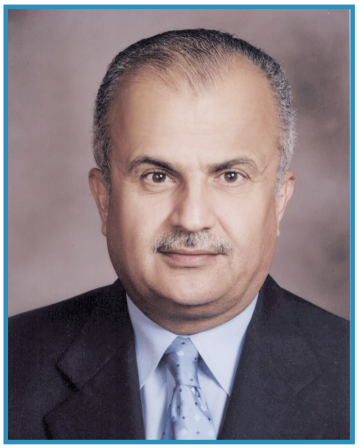

عبدالإله الخطيب
رئيس مجلس الإدارة

عمار الصفدي
الرئيس التنفيذي

أعلن بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأكثر والأوسع إنتشاراً في المملكة، عن تحقيقه نمو في إجمالي الدخل بنسبة ٣,٥٪ ليصل إلى ٣٦١,٠ مليون دينار لعام ٢٠١٩.

وحقق البنك أرباحاً قبل الضريبة في العام ٢٠١٩ بلغت ١٣٢,٢ مليون دينار، مقابل ١٣٢,٠ مليون دينار لعام ٢٠١٨، فيما بلغ صافي الأرباح المتحققة ٨٣,٧ مليون دينار مقابل ٩٤,٥ مليون دينار تم تحقيقها خلال العام ٢٠١٨، وذلك في ضوء قرار البنك بالتحوط إزاء صدور قرار قضائي إبتدائي قابل للطعن والإستئناف من إحدى المحاكم الإبتدائية في الجزائر بفرض غرامة مالية على بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر على الرغم من سلامة الإجراءات المصرفية وقناعة البنك التامة بقوة وسلامة الوضع القانوني خلال مرحلة الإستئناف.

وقد واصل البنك خلال العام ٢٠١٩ تحقيق معدلات نمو جيدة في مختلف مؤشراته المالية، حيث ارتفع إجمالي الدخل المتأتي من العمليات البنكية الرئيسية بنسبة ٣,٥٪ ليصل إلى ٣٦١,٠ مليون دينار لعام ٢٠١٩، مقارنة مع ٣٤٨,٨ مليون دينار تم تحقيقها خلال عام ٢٠١٨، وذلك بدعم من كافة القطاعات التشغيلية التي سجلت نمواً قوياً خلال العام، نتيجة لتنويع مصادر الدخل وتعزيز الكفاءة التشغيلية للعمليات. كما ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة ١,٧٪ ليصل الى ٨,٤ مليار دينار كما في نهاية عام ٢٠١٩.

وفي تعقيبه على هذه النتائج، أكد رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان، السيد عبدالإله الخطيب، أن البنك تمكن من تحقيق نتائج مالية قوية على الرغم من التحديات والظروف الإقليمية والاقتصادية الصعبة، مبيناً أن هذه النتائج تؤكد على قوة البنك ومتانته وقدرته على الحفاظ على مركز مالي قوي ومتوازن للاستمرار في أداء دوره الحيوي في تعزيز النمو الإقتصادي في المملكة.

كما أوضح السيد الخطيب بأن مجلس إدارة البنك قد أقرّ في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٣ البيانات المالية للبنك لعام ٢٠١٩ بعد أن تمت مناقشتها، وأوصى للهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة ١٥٪ من القيمة الأسمية للسهم عن العام ٢٠١٩.

من جانبه، فقد أوضح الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، السيد عمار الصفدي، أن النتائج المتحققة لأداء البنك عن العام ٢٠١٩ تؤكد ملاءة البنك وسلامة وجودة أصوله بفضل الإدارة الفعالة لموجودات البنك ومطلوباته، حيث ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة ١,٧٪ ليصل الى ٨,٤ مليار دينار كما في نهاية عام ٢٠١٩، كما يتمتع البنك بمتانة قاعدته الرأسمالية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال ١٧,٢٥٪ وبلغت نسبة السيولة ١٢٨٪، وهما أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

"علما بأن هذه النتائج أولية وتخضع لموافقة البنك المركزي الأردني".

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK
"أكثر من بنك"

eJKB

حياتك أسهل مع خدماتنا الإلكترونية

JKB موبايل

JKB أون لاين

الجوّال

مركز الإتصال المباشر

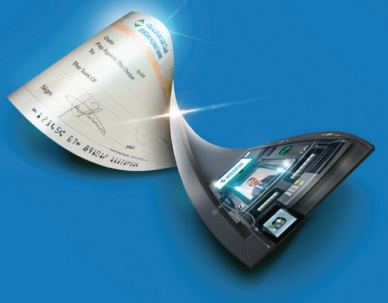

الصراف الآلي التفاعلي ITM

كشف الحساب الإلكتروني

06-5200999

www.jkb.com

إنجازات هامة لنقابة العاملين في البناء

حققت النقابة العامة للعاملين في البناء إنجازاً هاماً لعمال شركة لافارج الإسمنت الأردنية؛ وذلك من خلال توقيع اتفاقية جماعية مع إدارة الشركة.

محمود الحياري - رئيس النقابة

تضمن الاتفاق الذي وقعته النقابة مع الشركة والذي وقعه نيابة عن الشركة رئيسها التنفيذي السيد «سمعان سمعان»، وعن النقابة السيد «محمود الحياري» رئيس النقابة العامة البنود الآتية:

١) تلتزم الشركة بدفع راتب شهر و ٨٠٪ من الشهر عن كل سنة خدمة للعاملين المراد إنهاء خدماتهم والبالغ عددهم (٢٠٠) عامل، والذين بلغوا سن التقاعد المبكر حسب قانون الضمان الاجتماعي بحد أدنى (٥٠) ألف دينار، وحد أعلى (١٥٠) ألف دينار أردني.

٢) تلتزم الشركة بالإبقاء على التأمين الصحي المتعارف عليه للعاملين المراد إنهاء خدماتهم وحسب نظام الخدمات الطبية المعمول به في الشركة.

٣) يسري هذا العقد اعتباراً من تاريخ إيداعه على أن يعطى العمال مستحقاتهم المنصوص عليها في هذا العقد على دفعتين؛ الأولى (٥٠٪) خلال شهر كانون ثاني ٢٠٢٠م، والدفعة الثانية (٥٠٪) المتبقية خلال شهر آب ٢٠٢٠م.

٤) تكون جميع الاتفاقيات وقرارات المحاكم العمالية السابقة ملزمة للطرفين.

كما وقعت النقابة العامة للعاملين في البناء اتفاقاً جماعياً مع شركة لافارج باطون الأردن، وقد وقعها عن الشركة المدير العام السيد "علي فاروق سعيد"، وعن النقابة رئيسها السيد «محمود الحياري»، وقد تم توقيع الاتفاق بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٢ حيث تضمن البنود الآتية:

١) تم اعتماد نظام صندوق الادخار من قبل هيئة المديرين على أن يتم النظر في التعديلات المقترحة من قبل وزارة العمل بعد اطلاع المختصين على السياسة، حيث ستحتسب كافة الاقتطاعات الشهرية التي تمت قبل اعتماد النظام من رصيد الموظف المشترك بالنظام وذلك ابتداء من تاريخ أول اقتطاع فعلي لكل موظف؛ تبعاً للمصادقة عليه من قبل وزارة العمل.

٢) استثنائياً، سيتم زيادة رواتب الموظفين الذين تقل رواتبهم الأساسية الشهرية عن ٥٠٠ دينار (باستثناء الموظفين العاملين بوظائف إدارية وإشرافية) اعتباراً من ٢٠١٩/٠٦/٠١ على النحو الآتي:

أ. زيادة على الراتب الأساسي بمقدار (١٠ دنانير) لمن يتراوح تقييمه السنوي لعام ٢٠١٨ بين ٨٥٪ و ١٠٠٪.

ب. زيادة على الراتب الأساسي بمقدار (٧,٥ دينار) لمن يتراوح تقييمه السنوي لعام ٢٠١٨ بين ٧٠٪ و ٨٤,٩٪.

ج. لا يستحق أي زيادة على الراتب لمن كان تقييمه أقل من ٧٠٪ لعام ٢٠١٨.

٣) يتم صرف مكافئة مالية مقدارها راتب أساسي واحد لمن انتهت خدماته لدى الشركة، وقد أتم في العمل لديها (٢٠ سنة) متصلة بشرط موافقة المدير العام، وعلى ألا يكون إنهاء خدمات الموظف تم ضمن المادة ٢٨ من قانون العمل.

نشاطات النقابة العامة للعاملين بالبترول والكيماويات

تمارس النقابة العامة للعاملين بالبترول والكيماويات من خلال العديد من اللجان النقابية التابعة لها نشاطات مختلفة أبرزها العمل من أجل الدفاع عن مصالح منتسبيها في قطاعات البترول والكيماويات، وتحقيق تعديلات مستمرة على حقوقهم التي يحصلون عليها. ومن هذه النشاطات الحصول على منح لأبناء العاملين في الفروع المختلفة، ومنح العديد من الطلبة قروضاً جامعية، وإعفاء أبناء العاملين من نسبة من الرسوم الجامعية، وعقد ورش عمل داخلية وخارجية مع النقابات الشبيهة في الدول الأخرى من خلال توقيع بروتوكولات للتعاون المشترك.

على أن أبرز نشاطات النقابة تتمثل في الدفاع عن مصالح العمال من خلال توقيع الاتفاقات الجماعية مع إدارات المصانع والشركات التي تمثل النقابة العاملين فيها، ومن هذه الاتفاقات الجماعية التي وقعتها النقابة خلال عام ٢٠١٩ الاتفاق الجماعي الذي تم توقيعه من خلال اللجنة النقابية للعاملين في شركة مصفاة البترول الأردنية، والذي تضمن ما يلي:

١) زيادة الرواتب الأساسية لموظفي الشركة بنسبة (٧,٥٪) على ألا تقل قيمة الزيادة عن (٢٥) دينارًا شهرياً.
٢) زيادة علاوة غلاء المعيشة الشخصية للموظف بمقدار (٢٥) دينارًا شهرياً.
٣) زيادة علاوة المناوبة بنسبة (٢٥٪) مما هي عليه حالياً.
٤) زيادة علاوة الخبرة بواقع (٥٪) مما عليه حالياً.
٥) تسري بنود هذه الاتفاقية اعتباراً من ٢٠١٩/١/١م لمن كان على رأس عمله بتاريخ ٢٠١٩/٣/١١م.

النقابة العامة للعاملين بالصناعات الغذائية

توقع على ملحق اتفاق مع شركة الثلج والصودا والكازوز الأردنيـة

استكمالاً للاتفاق الجماعي الموقع بين النقابة العامة للعاملين بالصناعات الغذائية وبين شركة الثلج والصودا والكازوز الأردنية بتاريخ ٢٠١٩/١/٢، وقع الطرفان على ملحق للاتفاق وذلك بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٠، وتسري أحكامه اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٩/١ على ألا يترتب على هذا الملحق أي تأثير أو تعديل على عقود العمل السارية بين الشركة وموظفيها، وقد تضمن الملحق الذي وقعه نيابة عن الشركة السيد «نضال حمام» المدير العام، والسيد «معتصم سلامة»، والسيدة «ربى قدوره»، وعن النقابة السيد «أحمد أبو خضرا» رئيس النقابة العامة، والآنسة «بشرى السلمان» ما يلي:

١) صرف مائة دينار إكرامية لكافة المستخدمين من درجة L3 فما دون ولا تشمل العاملين الخاضعين لنظام تقييم الأداء (PDR) من درجة L4 فما فوق، وفي حال تحقيق أكثر من الهدف المخطط له لعام ٢٠١٩ فسيتم صرف إكرامية أخرى بقيمة مائتي دينار لكافة المستخدمين من درجة L3 فما دون، ويستثنى من هذه الإكراميات أي شخص مخالف لميثاق قواعد السلوك في الشركة.

٢) رفع إجازة الأبوة من (يوم) إلى (٣ أيام) عند ولادة الطفل.

٣) رفع إجازة الزواج من (٣ أيام) إلى (٥ أيام).

و برعاية وزير العمل المصري
النقابة توقع بروتوكولاً للتعاون مع نقابة العاملين في الصناعات الغذائية في جمهورية مصر العربية

وقعت النقابة العامة للعاملين في الصناعات الغذائية في الأردن بروتوكولاً للتعاون مع نقابة العاملين في الصناعات الغذائية في مصر برعاية وزير العمل المصري «محمد سعفان» تم التأكيد فيه على دعم مواقف وقرارات كل منهما في المحافل المختلفة، وتبادل الخبرات النقابية، وتنظيم دورات تدريبية وورش عمل متبادلة بين النقابتين، وتبادل الزيارات النقابية، وتبادل النشرات والدوريات والصحف ذات الصلة بأنشطة وأعمال كل منهما.

ووقع على البروتوكول عن النقابة الأردنية السيد «أحمد أبو خضرا» رئيس النقابة العامة، وعن النقابة المصرية السيد «خالد عيش» رئيس النقابة العامة للعاملين في الصناعات الغذائية.

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2019

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة